



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: عقوبة العمل للمنفعة العامة في قانون الأحداث الاردني رقم 32 لسنة 2014

اسم الكاتب: زيد خلف فرج عبد الله الظفيري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/663>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 10:05 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



وفي نهاية بحثنا هذا توصلنا الى استنتاجات أهمها غياب الآلية الواضحة في التشريع الأردني لمفهوم هذه العقوبة البديلة والآلية تنفيذها، وذلك من خلال عدم تحديد نوع الأعمال التي يمكن أن يكلّف بها الحدث الجاني، وعدم تحديد الجهات التي يمكن تأديتها العمل لصالحها، وعدم تحديد ساعات العمل الذي يمكن أنزاله على المحكوم عليه.

**عقوبة العمل للمنفعة العامة في
قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢
لسنة ٢٠١٤**

(دراسة مقارنة)

**الباحث زيد خلف فرج عبد الله
الظفيري**

ديوان الوقف السنوي العراقي

المؤلف:

تعتبر عقوبة العمل للمنفعة العامة من العقوبات البديلة الحديثة التي بدأت تتجذر فيها أغلب الدول في سياستها الجنائية لأجل إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم من المدانين الأحداث وإعادة دمجهم في المجتمع، إضافة إلى التقليل من النفقات على السجون وتخفيض أعبائهما المالية عن الدولة، وعليه تناولنا في هذه الدراسة عقوبة العمل للمنفعة العامة الواردة في قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤، وأهمية هذه العقوبة البديلة من حيث تطبيقها على الأحداث، ومعوقات تطبيقها وشروط وحالات تنفيذها، وإمكانيتها في تحقيق الأهداف والغايات المرجوة منها في إصلاح الحدث وإعادة تأهيله لغرض دمجه في النسيج الاجتماعي وتحقيق مصلحته الفضلى.

وقد بحث هذا الموضوع من خلال ثلاثة مطالب تناولنا في المطلب التمهيدي منه؛ ماهية عقوبة العمل للمنفعة العامة وتطورها التاريخي، وأوضحتنا ماهية هذا النمط التأهيلي من العقوبة وتأصيلها القانوني وتناولنا في المطلب الأول من هذه الدراسة؛ شروط عقوبة العمل للمنفعة العامة وحالات تطبيقها في التشريعات الجزائية، وفي المطلب الثاني؛ خصائص وأغراض عقوبة العمل للمنفعة العامة ووسائل نجاحها.

The Penalty of the work for the public benefit in the Jordanian Juveniles Act No. 32 of 2014 A comparative study

Prepared by

Zaid Khalaf Farj aDhafiri

Iraqi Sunni Endowment

Abstract

The Penalty of the work for the public benefit is considered as one of the modern alternative sanctions that were beginning to resort to by the most of the countries in the criminal policy, In order to reform convicts and rehabilitation of juvenile convicts and re-integrate them into society. And also reduce the expenditures on prisons and ease the financial burden for the state. Consequently, this study dealt with the Penalty of the work for the public benefit in the Jordanian Juveniles Act No. 32 of 2014. And the importance of this alternative punishment as applied to events, and

المقدمة

لقد كان العمل النافع ومازال مؤشراً على استقامة من يقوم به ومن يدعوه، وعلاقة العمل بكل من الجريمة والعقوبة ليست علاقة حديثة العهد، ففي الماضي كان اداء العمل كبديل للعقوبة أو مرافق لها يتسم بالقسوة والغلظة ويراد منه تحقيق غaiات غير إنسانية كالترويض والاذلال والانتقام، وخير دليل على ذلك عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها في الكثير من التشريعات الجزائية.

يعد العمل للنفع العام أسلوب عقابي معاصر شغل اهتمام الكثير من المهتمين بالوسط العقابي لأنه نموذج عقابي ذو خصوصية وإن إحداث هذا التغيير في عقوبة العمل للنفع العام يعود إلى انتصار المذاهب الفقهية للجانب الإنساني في شخصية الجرم، تلك التي اقتدت بإمكانية إصلاحه وتأهيله مع الحفاظ على مقوماته الإنسانية، ومن هنا ابتدعت أساليب مختلفة كانت هذه العقوبة واحدة منها، لأنها تحقق النفع للمحكوم عليه وللمجتمع معاً في صورة أكثر حضارية.

كما يعد العمل للنفع العام في الوقت الحالي من أهم بدائل النظام العقابي التقليدي التي تبنتها السياسة العقابية المعاصرة كبديل عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، وهو نظام حديث من نوعه، حيث اعتماده وتعاقبته على الأخذ به بعض الدول على سبيل التجربة الأولية، إلا إن النجاح الذي حققه هذا النظام كبديل عن العقوبة السالبة للحرية جعله ينتشر على نحو واسع في التشريعات العقابية المعاصرة.

فالعمل للنفع العام الذي لجأ إليه معظم التشريعات وتبنته في قوانينها العقابية كانت نتيجة للدراسات العلمية المتعلقة بتنفيذ العقوبة السالبة للحرية، حيث أثبتت هذه الدراسات أن العقوبات السالبة للحرية أصبحت لا تجدي نفعاً في ردع المحكوم عليه وحماية المجتمع، وذلك لضعف اثر الردع على المحكوم

impediments to their application and the terms and conditions of its implementation. And its potential to achieve the goals and objectives that expected of in repairing the culprit and rehabilitation for the purpose of him. This is achieved through three demands, where the introductory one addressed what is the penalty of the work for the public benefit and its historical development, and this was to clarify what this qualifying mode of punishment is, it also dealt with terms of Penalty of the work for the public benefit and its application in cases of criminal legislation. In the second requirement the study addressed the characteristics and purposes of the Penalty of work for the public benefit and means of its success. At the end of the research we came to some conclusions the most important one was the absence of a clear mechanism in the Jordanian legislation to the concept of this alternative punishment and implementation mechanism. And that happened as a result of not determining the business assigned to the Juvenile offender, not determining those who can perform the work in its favor, not determining the hours of work that .can convict judged by

خطة الدراسة:

سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مطالب وذلك للاهاطة بجزئيات وعناصر هذه العقوبة التأهيلية:

•**المطلب التمهيدي:** ماهية عقوبة العمل للمنفعة العامة وتطورها التاريخي.

•**المطلب الأول:** شروط عقوبة العمل للمنفعة العامة وحالات تطبيقها في التشريعات الجزائية.

•**المطلب الثاني:** خصائص وأغراض عقوبة العمل للمنفعة العامة ووسائل نجاحها.

المطلب التمهيدي**ماهية العمل للمنفعة العامة وتطورها التاريخي**

الحديث عن هذا النمط من العقوبات البديلة عن عقوبة الحبس يستدعي بالضرورة الوقوف على ماهية هذه العقوبة وتعريفها، ومن ثم الإشارة بإيجاز إلى التطور التاريخي لها.

أولاً: ماهية العمل للنفع العام:

النفع كما هو معروف تقىضي على الضرر، أما المصالحة فتقىضها المفسدة، المصالحة الصالحة والنفع وصلاح صلاحاً وصلوباً زال عنه الفساد وصلاح الشيء كان نافعاً أو مناسباً، أصلاح في عمله أو أمره أتى بما هو نافع، أصلاح الشيء أزال فساده، وأستصلاح الشيء تهيأ للصلاح^(١).

وُعرف العمل للمنفعة العامة فقهاً بأنه: "اللزم المحكوم عليه بالقيام بأعمال معينه لخدمة المجتمع بدون مقابل خلال المدة التي تقررها المحكمة، وذلك في الحدود المنصوص عليها قانونياً^(٢)". أو "الجهد المشروط والبدليل لعقوبة الحبس والمقدم من المحكوم عليه شخصياً لدى مؤسسة عامة لحساب المنفعة العامة، غايتها إصلاح المكلف به وتأهيله وأعاده

عليه، وتسببها في تقادمه في الإجرام جراء اختلاطه بالجناة الآخرين.

ولقد أخذ بهذه العقوبة المشرع الأردني في قانون الإحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤، والذي دخل حيز النفاذ والتطبيق من بداية شهر كانون الثاني/يناير لعام ٢٠١٥، حيث تعد تجربة حديثة في التشريع الجنائي الأردني، وسوف تقوم بدراسة هذه العقوبة كتدبير تأهيلي يهدف إلى حماية وتأهيل الحدث المنحرف، بما يعود على المجتمع بالنفع والصلاح.

مشكلة الدراسة:

تكمّن مشكلة دراسة هذا البحث في بيان مفهوم عقوبة العمل للمنفعة العامة كإحدى العقوبات الواردة في قانون الأحداث الأردني، بالإضافة إلى بيان الآليات تنفيذ هذه العقوبة التأهيلية وشروطها وخصائصها ومدى إيجابيتها في إعادة تأهيل وإصلاح سلوك الحدث المنحرف كإحدى العقوبات غير السالبة للحرية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال الوقوف على التفاصيل الدقيقة لعقوبة العمل للمنفعة العامة، وذلك من خلال بيان مشروعية هذه العقوبة ومدى امكانيتها في إصلاح الحدث المحكوم عليه بها.

منهجية الدراسة:

سوف يقوم الباحث من خلال هذه الدراسة بتناول موضوعاتها من خلال المنهج الوصفي، التحليلي، والمقارن. حيث سيقوم الباحث بتجمّيع المعلومات والحقائق عن عقوبة العمل للمنفعة العامة الواردة في قانون الأحداث الأردني ومن ثم وصفها وتحليلها بصورة شاملة؛ ومن ثم مقارنتها بغيرها من بعض التشريعات العربية التي أخذت بمثل هذه العقوبة وجمع الحقائق والمعلومات وتفسيرها للتوصّل إلى التعميمات المقبولة.

هذه العقوبة، من حيث قضائية هذه العقوبة وصلاحية المحكمة في فرضها وتحديد مدتھا، وأن يؤدي المحکوم بها اعمال لصالح أحدى مؤسسات الدولة أو المجتمع المدني دون مقابل. وبذلك يمكن لنا أن نقترح التعريف الآتي لعقوبة العمل للنفع العام "تكليف والزام الحدث المحکوم عليه بالعمل لمصلحة المجتمع في المؤسسات العامة دون مقابل، بدلاً عن عقوبة الحبس، بفرض تأهيله وتنمية شعوره بالمسؤولية على نحو يجعله يفكر بجدية إن ما قدم عليه من فعل يعتبر غير مقبول اجتماعياً، ممايس لهم في تأهيله وإصلاحه".

ثانياً: التطور التاريخي لعقوبة العمل للنفع العام:

أما عن نشأة هذه العقوبة وتطورها تاريخياً وأصولها قانوناً ومتى تم تطبيقها في التشريعات الجنائية؟ فقد تبينت أراء الباحثين في تقدير ذلك فمنهم من يرى ربطها بجزاءات الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي سابقاً، عندما فرضت فكرة العمل الإصلاحي دون رضا المحکوم عليه في أحدى المؤسسات الاشتراكية بدلاً من عقوبة الحبس حيث عملت به الدول التي كانت تنتمي إلى القطب الاشتراكي آنذاك كبلغاريا والنمسا (v) وبولندا (v). ويرى البرفسور الفرنسي Jean Pradel أن فكرة العمل للمنفعة العامة تعود إلى الفقيه الإيطالي الكبير سزار بيكاري (1738-1764) الذي رأى في كتابة الشهير "الجرائم والعقوبات عام ١٧٦٤": "أن العقوبة الأكثر ملائمة ستكون شكلًا وحيداً للرق العادل، أي الرق المؤقت، حيث يكون المته وعمله بموجب نظام الرق هذا في خدمة الجماعة وبذلك تكون هذه الحالة من التبعية التامة كتعويض عن الطغيان الظالم الذي تسبب به الشخص من خلال إخلاله بالعقد الاجتماعي"، ويعيد البرفسور الفرنسي Jean Pradel جذور العمل للمنفعة العامة في التشريعات العقابية إلى ما يسمى الاعمال الإصلاحية دون سلب للحرية التي أبدعها المشرع السوفيتي منذ عام ١٩٢٠م، وفي بدايات

إدماجه في المجتمع^(٣)، كما عرفها البعض على أنها "اللزم المحکوم عليه بإتمام عمل دون مقابل لصالحة المجتمع بدلاً من دخوله السجن، وذلك من خلال مدة معينة تحددها المحکمة في قرارها بفرض هذا النظام"^(٤)، أو "نظام عقابي يحل محل العقوبة السالبة للحرية، يكلف بموجبهما المحکوم عليه بأداء عمل مجاني لصالح المجتمع في أحدى المؤسسات العامة وذلك بعد موافقته ولدته تقررها المحکمة في إطار الحدود المرسومة قانوناً^(٥)".

أما مفهومها قانوناً فقد عرفها المشرع الإماراتي بأنها : "تكليف المحکوم عليه بأداء العمل المناسب في أحدى المؤسسات أو المنشآت الحكومية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية على أن يمنح ربع الأجر المقرر.

ولا يكون الإلزام بالعمل إلا في مواد الجناح وبديلاً عن عقوبة الحبس أو الغرامات على ألا تقل مدة الإلزام عن عشرة أيام ولا تزيد على سنة"^(٦).

قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ تحدث عن عقوبة النفع العام في الفقرة (ج) من المادة ٢٤، على أنها "اللزم بالخدمة للمنفعة العامة في أحد مرافق النفع العام أو أحدى مؤسسات المجتمع المدني التطوعي لمدة لا تزيد عن سنة". لكن المشرع الأردني في قانون الأحداث لم يحدد الأعمال المطلوب القيام بها تفيضاً لهذه العقوبة، أو الجهات التي يتوجب على المحکوم بها تأدية العمل لصالحها، تاركاً للقاضي صلاحية تقرير العمل ونوعه، ولوزير التنمية الاجتماعية إصدار الأسس اللازمة لتحديد الأماكن أو الجهات التي يعمل لديها أو لصالحها المحکوم بعقوبة العمل للنفع العام، وذلك بتصريح نص المادة ٤٤ من قانون الأحداث سالف الذكر.

في المجمل نجد أن التعريفات الفقهية والتشريعية للعمل للنفع العام تدور في فلك واحد وتضع ذات الشروط الواجب توافرها في

كإحدى العقوبات غير السالبة للحرية، ولم يحدد الجهة أو المؤسسة التي ينفذ العمل لصالحها، تاركاً تنظيم هذه المسألة لوزير التنمية الاجتماعية من خلال إصدار الأسس الخاصة بذلك، ول مجلس الوزراء في إصدار الأنظمة الازمة لتنفيذ هذه القانون.

المطلب الأول

شروط عقوبة العمل للمنفعة العامة وحالات تطبيقها في التشريعات الجزائية

على الرغم من اختلاف أحكام العمل للمنفعة العامة بإختلاف التشريعات الجزائية التي أخذت بهذه العقوبة، إلا إن لها بعض الشروط الثابتة عموماً التي يجب توفرها وتعتبر من متطلبات إعمال عقوبة العمل للمنفعة العامة وكذلك لها شروط وحالات يجب مراعاتها عند تطبيق هذه العقوبة وهذه الشروط هي:

١- عقوبة قضائية من حيث فرضها :

يعني ذلك أنه لا يجوز فرض العمل للمنفعة العامة إلا من قبل المحاكم المختصة أي محكمة جزائية مختصة وذلك وفقاً للقانون الذي ينظم أحكام هذه العقوبة، فلا يجوز فرضها من قبل السلطات الإدارية في الدولة، ولا من قبل الهيئات العامة التي سيتم تنفيذ العمل لصالحها؛ وتعني قضائية العقوبة أيضاً احتكار السلطة القضائية لمهمة النطق وتطبيق العقوبات الجزائية^(١٣). وهذا يستند إلى مبدأ دستوري مفاده أن القاضي حارس الحريات والعدالة بعيداً عن الضغوطات السياسية والإدارية^(١٤). وعليه فإن العمل للمنفعة العامة لا يتم إلا من خلال حكم قضائي وأجل محدد تحدده المحكمة المختصة بالنظر في هذا المجال، وينتهي عند اكتمال مجموع ساعات العمل، إلا إذا كان على المحكوم عليه التزامات أخرى أمرت بها المحكمة وهذا ما أكدته المادة (٥ مكرر) من قانون العقوبات الجزائري والتي نصت على "لا تنفذ عقوبة العمل للنفع العام إلا بعد

القرن العشرين نادي الفقيه الألماني Liszt بهذا النظام لتقليل ما يمكن من مساوئ وسلبيات العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، وهذا ما دفع التشريعات العقابية المعاصرة لتبني هذا النظام^(١٥). ويُعرف عن انكلترا إنها أيضاً من البلدان التي بنت نظام التشغيل للمنفعة العامة كبديل للعقوبة وذلك في سنة ١٩٧٢، فقد تم إدراجها في قانون العدالة الجنائية الذي أعطى للمحكمة إمكانية الحكم على البالغين الذين يتجاوزون أعمارهم ١٧ سنة بأداء عمل للمنفعة العامة لفترة تمتد بين ٤٠ - ٢٤٠ ساعة^(١٦). وكذلك أخذت به فرنسا منذ سنة ١٩٨٣، وذلك في صورتين، يعتبر في الصورة الأولى العمل للمنفعة العامة بدليلاً عن عقوبة الحبس وفقاً لما نصت عليه أحكام المادة ٨/١٣١ من قانون العقوبات الفرنسي والتي جاء فيها "يمكن للمحكمة التي قضت بعقوبة الحبس في جنحة أن تفرض بدلاً منه عملًا يؤديه المحكوم عليه مجاناً لصالح شخص معنوي عام تتراوح مدة بين ٤٠ - ٢٤٠ ساعة في بداية الأمر ثم قلصت في تلك المتصوص عليها في المادة ١٣٢-٥٤ من قانون العقوبات والتي تنص على نظام وقف تنفيذ العقوبة، بحيث يفرض على المحكوم عليه إذا قضى بوقف تنفيذ العقوبة فترة للاختبار يحيى القانون الأمر بأداء عمل للنفع العام بعد موافقة المحكوم عليه في مدة اقصاها ١٨ شهر^(١٧). وتبنته الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الجرائم البسيطة كالمخالفات المرورية، بحيث يمكن للقاضي بعد موافقة المحكوم عليه أن يأمر بأداء عمل تتراوح مدة بين ٤٠ - ٨٠ ساعة وقد تصل إلى ٤٠ ساعة، كما أخذت بنظام العمل للنفع العام ولاية كيبيك في كندا بالإضافة إلى دول أوربية أخرى كهولندا وألمانيا والبرتغال والدنمارك والنرويج^(١٨). أما المشرع الأردني فقد أخذ بعقوبة إلزام الحدث بالخدمة للمنفعة العامة في المادة ٢٤/ج من قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤، وأناط بالمحكمة كما أسلفنا صلاحية ايقاع العقوبة وتحديد نوع العمل المطلوب، دون أن يحدد المشرع الأردني آلية لتنفيذ هذه العقوبة

القطري في المادة ٦٣ مكرر١ من قانون العقوبات القطري رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤، حيث وضع النص مدة العقوبة والاعمال التي يكلف بها، لكن المشرع القطري حدد نوع العمل ومدته، لكن ترك تحديد مكان تنفيذ العمل والاسلوب والطريقة للنائب العام، وذلك سندًا للمادة ٦٣ مكرر٢ من قانون العقوبات القطري في حين أن المشرع الإماراتي لم يساير غالبية التشريعات الجزائية التي أخذت بعقوبة النفع العام، من حيث مجانية العمل أو عدم حصول المحكوم عليه على مقابل لقاء عمله للنفع العام، حيث أقر المشرع الأمازياني للمحكوم بهذه العقوبة أن يتناقضى ربع الأجر المقرر للعمل المطلوب، لكن المشرع الإماراتي لم يحدد طبيعة العمل المطلوب، وانما ترك أمر تحديد المؤسسات أو المنشآت الحكومية التي يتم تنفيذ العمل لمصلحتها إلى وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، في حين نعتقد أن تحديد قيمة الأجر التي يتناقض به المحكوم يتم من خلال المؤسسة التي يعمل لصالحها، ويتم تطبيق قانون العمل في هذا الشأن لتحديد الأجر المقرر للعمل المطلوب، وتقديم الربع إلى المحكوم إليه. وفي الختام، جاء موقف المشرع اللبناني مغايراً للتشريعات السابقة، من حيث منحه القاضي صلاحية أن يقرر بموافقة المحكوم عليه والضحية أن يكون العمل للنفع العام لمصلحة المتضرر وذلك بصرح المادة ١١ من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر لسنة ٢٠٠٢، وفي هذا الشأن يمكننا القول بأنه، من حيث ظاهر النص نجد أن المشرع اللبناني فكر في مسألة جبر الضرر الذي وقع على المتضرر وسمح للمحكوم عليه بأن يجبر هذا الضرر من خلال عمله لمصلحة المتضرر، ولكن تبقى الخطورة في هذه المسألة في حالة أن يفرض القاضي على المحكوم العمل لدى المتضرر، أي في محل أو مؤسسة تابعة للمتضرر مدة معينة بدون مقابل تعويضاً له عن الضرر الذي لحقه، وهذا النمط من العقوبة سيعود بنا إلى فكرة أسار الدين التي نبذها المشرع الدولي في الاتفاقيات المكملة لاتفاقية ابطال الرق والممارسات الشبيهة بالعبودية لسنة ١٩٥٩ من بينها.

صيروحة الحكم نهائياً". كما نص الشرع الأردني في المادة ٢٤/ج من قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والتي جاء فيها "للمحكمة اتخاذ أي من التدابير غير السالبة للحرية التالية: جـ- الإلزام بالخدمة للمنفعة العامة في أحد مرافق النفع العام أو احدى مؤسسات المجتمع المدني التطوعي لمدة لا تزيد عن سنة"، وجعل ولایة فرض هذا التدبير على الحدث من قبل المحكمة المختصة بنظر الدعوى^(١٥). وفي ذات السياق جاء موقف المشرع الإماراتي عندما نص في المادة ١٢٠ من قانون العقوبات الاتحادي على عقوبة الإلزام بالعمل للمنفعة العام، مؤكداً على أنها عقوبة تفرض على "المحكوم عليه" وهذا الفظ ينسحب قانوناً على من صدر بحقه حكم قضائي نهائي أو قطعي، والزم المشرع الإماراتي في الفقرة الثانية من ذات المادة على "لا تقل مدة الإلزام بالعمل عن عشرة أيام ولا تزيد عن سنة". وأخيراً جاء موقف المشرع القطري مسايراً للتشريعات السابقة عندما أضاف عقوبة العمل للنفع العام إلى قانون العقوبات من خلال القانون العدل رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩، وتحت مسمى "عقوبة التشغيل الاجتماعي، من خلال المأواد ٦٣ مكرر، ٦٣ مكرر٢، مكرر٢، مشترطاً في المادة ٦٣ مكرر أن تفرض عقوبة التشغيل الاجتماعي على المحكوم عليه لمدة محددة، من قبل المحكمة المختصة، وان تختار المحكمة عملاً من بين الأعمال الاجتماعية المرفقة بهذا القانون.

٢- أن يكون العمل ذو نفع عام وبدون مقابل:

يجب أن ينجذب العمل للمنفعة العامة لفائدة وصالح المؤسسات والجمعيات العمومية، وفي هذا السياق جاء موقف المشرع الأردني في المادة ٢٤/ج من قانون الأحداث الأردني عندما أشترط أن تكون عقوبة العمل للمنفعة العامة لمصلحة المrafted العامة في الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس أعمالاً تطوعية، ولم يشير إلى أن يكون العمل لصالح المتضرر وهو بهذا اتفاق مع بعض التشريعات الجنائية المقارنة، وتحديداً المشرع

التي يتوجب على المحكوم بالعمل للنفع العام أو لصلاحة المتضرر القيام بها.

٤- عقوبة العمل للمنفعة العامة عقوبة رضائية:

لا يمكن الحكم بعقوبة العمل للمنفعة العامة إلا بموافقة المحكوم عليه، وهذا عكس العقوبات الأخرى التي تنفذ دون الرجوع إلى موافقه المحكوم عليه وإبداء رأيه وهذا يعتبر شرط عام غير ملزم^(١٧). ومن التشريعات التي أخذت بهذا الأمر قانون العقوبات الجزائري بنص المادة (٥) مكرر منه حيث جاء فيها "يتم النطق بعقوبة العمل للنفع العام في حضور المحكوم عليه ويتبعه على الجهة القضائية قبل النطق بهذه العقوبة أعلاه بحقة في قبولها أو رفضها أو التنويه بذلك في الحكم". وكذلك أكدت ذلك المادة (١١) من قانون الأحداث اللبناني رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢. لكن بعض التشريعات لم تنص صراحة على وجوب موافقة الحدث حتى تحكم المحكمة بعقوبة النفع العام، ومن هذه التشريعات المشرع القطري بتصريح نص المادة ٦٣ مكررًا من قانون العقوبات، التي منحت المحكمة صلاحية فرض عقوبة التشغيل الاجتماعي بناء على طلب النيابة العامة، ولم تشر لموافقة الحدث في ذلك، وأكَّد المشرع القطري في ذات النص على وجوب تنفيذ المحكوم لهذه العقوبة، وبخلاف ذلك يحق للمحكمة أن تقضي بمعاقبة المتنزع عن تنفيذ عقوبة التشغيل الاجتماعي بالحبس لمدة أسبوع عن كل يوم من مدة العقوبة لم يتم تنفيذه. كما أن المشرع الأردني لم يأخذ بمبدأ الرضائية في فرض عقوبة العمل للمنفعة العامة لا من جانب الضحية ولا من جانب الحدث الجنائي، وترك ذلك لتقدير المحكمة ويتبيَّن لنا ذلك من نص المادة ٢٤/ج والتي بدأت بعبارة "للمحكمة الزام الحدث بالخدمة للمنفعة العامة" وهذا يعني أن أرادة الجنائي غير مطلوبة بذلك حيث يتم الحكم بهذه العقوبة دون الرجوع لإرادته، ولكن كيف يمكن عملياً الزام الحدث بهذه العقوبة في حال عدم موافقته، لأن مضمون عقوبة التفع العام هو

٣- عقوبة العمل للمنفعة العامة عقوبة مؤقتة محددة المدة:

عقوبة العمل للنفع العام محددة بمدة مؤقتة، وهذا شرط بدعيه يتلاءم وطبيعة أي عقوبة فيجب أن تحدد بمدة معينة. تبين التشريعات الجزائية في تحديد مدة العمل للمنفعة العامة، فالبعض، حدد سقف أعلى للعقوبة وترك تحديد الحد الأدنى لمدة العمل لقاضي الموضوع، وهذا ما سار عليه المشرع الأردني في قانون الأحداث عندما نص في المادة ٤/ج من ذات القانون على وجوب أن لا تزيد مدة العمل للنفع العام عن سنة. وكذلك فعل المشرع الجزائري في المادة (٥) مكررًا من قانون العقوبات الجزائري، والتي أكدت على أن عقوبة الحبس التي يجوز للجهة القضائية استبدالها بالعمل للمنفعة العامة يجب أن لا تتجاوز السنة، كما ويجب أن لا تقل مدة العمل للمنفعة العامة المنطوق بها في حق القاصر عن عشرين ساعة وأن لا تزيد عن ثلاثة ساعات^(١٨). تشريعات أخرى، وضعت سقف أعلى لمرة عقوبة النفع العام، لكن حدتها بمدة زمنية قصيرة، ومثال ذلك المشرع القطري الذي أشترط في المادة ٦٣ مكررًا من قانون العقوبات على أن لا تزيد مدة عقوبة التشغيل الاجتماعي على أثنتي عشر يومًا، بحيث يكلف المحكوم بها بأداء الأعمال المحكوم بها بواقع ست ساعات في اليوم الواحد وذلك سندًا للمادة ٦٣ مكررًا من ذات القانون. بعض التشريعات وضعت الحد الأدنى والقف أعلى لمرة العمل للنفع العام، وهذا ما سار عليه المشرع الإماراتي في قانون العقوبات الاتحادي في المادة ١٢٠ بفقرتها الثانية، عندما أشترط "ألا تقل مدة الإلزام بالعمل للنفع العام عن عشرة أيام ولا تزيد على سنة". أخيراً، بعض التشريعات الجزائية لم تحدد مدة تنفيذ خلالها عقوبة العمل للنفع العام، وفوضت القضاء صلاحية تحديد المدة ساعات العمل، وعلى هذا النهج جاء موقف المشرع اللبناني في المادة ١١ من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني لسنة ٢٠٠٢، التي منحت القاضي تحديد المهلة الزمنية وساعات العمل

لایمکن أن تتخذ دونها بحق الحدث أي ملاحقة جنائية^(١٩). ولكن فيما يخص تطبيق عقوبة العمل للمنفعة العامة على الحدث الجاني فإن أغلب التشريعات الجنائية المقارنة أكدت على أن يكون الحدث قد بلغ سن السادسة عشرة من العمر، حتى لا يضر العمل بصحمة الحدث أو نفسه^(٢٠). وحتى تكون لدى الحدث القدرة الجسدية على العمل، ومن التشريعات التي نصت على ذلك ما ورد في قانون العقوبات الجزائري في المادة (١/٥) مكرر حيث أكدت على أنه يمكن للجهة القضائية أن تستبدل عقوبة الحبس المنطوق بها بقيام المحكوم عليه بعمل للنفع العام بدون أجر إذا توفرت شروط معينه حدتها المادة منها أن يكون المتهم قد بلغ من العمر ١٦ سنة وقت ارتكاب الجريمة^(٢١)؛ ونرى أن المشرع الأردني قد عرف كل من الحدث والمراهق والفتى في المادة الثانية من القانون المذكور أعلاه، حيث نص على أن "الحدث: كل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره، والمراهق: من أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة ولم يتم التاسمة عشرة من عمره؛ وأكدد على ضرورة مراعاة ذلك مع الحدث وقت إرتكاب الجريمة، وذلك في المادة ٦/ب من ذات القانون والتي جاء فيها" لغيات تطبيق أحكام هذا القانون يعتمد سن الحدث عند إرتكاب الفعل أو حاجته للحماية أو الرعاية"، ولكن له لم يتطرق مع التشريعات المقارنة في هذا الجانب ويتبين لنا ذلك من نص المادة ٢٦/د والتي تجيز الحكم بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة ٢٤ ومنها عقوبة العمل للنفع العام إذا ارتكب المراهق جنحة والحد الأدنى لسن المراهق هو ١٢ سنة، مما يعني جواز فرض عقوبة العمل للنفع العام على من بلغ هذا السن، وإن مقصود المشرع في المادة ٦/ب من خلال ترك تحديد سن الحدث بالاعتماد على شهادة الميلاد وللمحكمة تحديد الشريحة العمرية لاعتماد السن التي ارتكب وقتها الحدث الجنحة ليتسنى للمحكمة إنزال التدابير الملائم بحقه من التدابير المنصوص عليها في المادة ٢٤ من ذات القانون.

قيام المحكوم بعمل مالمصلحة جهة معينه، فعدم موافقته على نوع العمل يترتب عليه امتناعه عن التنفيذ ولا يمكن الزامه بالقيام بذلك، مما يعني الرجوع عن هذه العقوبة ومعاقبته بالعقوبات الأصلية عن جريمه المرتكبة، وتحديداً الحبس أو الغرامه. كما أن موقف المشرع الأردني مستغرب في حيث الزام الحدث بالعقوبة ودون الحصول على موافقته، حيث إن عقوبة النفع العام ذات طابع تأهيلي لتقويم سلوك الحدث، فكيف يمكن تأهيل الحدث من خلال عمل معين يرفض القيام به؟ في الختام، نشير إلى أن المشرع الأردني وأن أغفل النص على وجوب موافقة الحدث قبل ان تلزميه المحكمة بالعمل للنفع العام، إلا أن هذه المواقفة تقتضيها القواعد العامة لعقوبة النفع العام من حيث كونها رضائية وموقوفة على موافقة الحدث ولا يمكن للمحكمة ان تلزم الحدث بالقيام بفعل لا يرغب بالقيام به.

٥- عقوبة العمل للنفع العام ذات طابع اجتماعي تأهيلي:

لعقوبة العمل للنفع العام صفة اجتماعية لما لها من أثار ايجابية على المحكوم عليه، حيث يبقى في بيئته الاجتماعية قريباً من اسرته، لذا قيل عن هذه العقوبة أنها من العقوبات الاجتماعية، ويعود هذا الشرط فقهياً لأن الفقه قد استخلصه من تسمية بعض التشريعات لهذا التدبير^(٢٢). ومن هذه التشريعات المادة ٦٣ مكرر من قانون العقوبات القطري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٩٦ المعدل لبعض أحكام قانون العقوبات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ التي أطلقت عليها عقوبة التشغيل الاجتماعي.

٦- أن يكون الحدث الجاني قد بلغ سن السادسة عشرة سنة على الأقل وقت ارتكاب الجريمة:

انفقت أغلب التشريعات العربية على اعتبار سن الثامنة عشر كحد أقصى لسن الحدث وقت ممارسة الفعل المنحرف، هذا وكذلك اتفقت على تحديد السن التي

مقتضى الحال وبحضور مراقب السلوك ومحامي الحدث^(١); وبهذا تحدث المشرع عن وجوب أن تكون المحاكمه وجاهيه حضوريه، وهنا تتمت المادة (٢٢) الماده (١٥) و(٢٢) من ذات القانون، وذلك بجواز محكمة الحدث غيابياً وأن ينوب عنه من ورد ذكرهم في المادة (١٥) و(٢٢)، وكذلك جواز محكمة حضوريه ولكن بحضور الاشخاص الذين ورد ذكرهم في المادة (١٥)، وبذلك كان المشرع الأردني أكثر عدالتاً وأكثر دقةً في هذا المجال من التشريعات المقارنة الأخرى الذكر، والتي تنص على أن لا تجري المحاكمة دون حضور الحدث، وهذا لا يعقل أي أنه إذا وجد هناك حدث جانبي وكان هارباً ولم تستطع السلطات المختصة القبض عليه فإنه بهذه الحالة وفقاً لبعض التشريعات لا تجوز محكمة غيابياً، وكذلك اعتبرت بعض التشريعات حضور أحد والدي الحدث أو وليه أو وصيه أو حاضنه غير ملزم وهذا غير دقيق لأن الحدث يعد قاصراً بنظر القانون ولا بد من حضورهم تحقيقاً للعدالة وضمان لصلحة الحدث الفضلى.

٨- أن تكون الجريمة التي ارتكبها الحدث جنحة:

وهذا أكده بعض التشريعات الجزائية المقارنة ومنها المشرع الإماراتي في المادة ١٢٠ من قانون العقوبات الإتحادي والتي جاء فيها "لا يكون الإلزام بالعمل للمنفعة العامة إلا في مواد الجناح وبديلًا عن عقوبة الحبس أو الغرامات على أن لا تقل مدة الإلزام عن عشرة أيام ولا تزيد على سنة"، وكذلك فعل المشرع الجزائري في المادة ٥ مكرر من قانون العقوبات الجزائري^(٢)، كما أجازت المادة ٦٣ مكرر ١ من قانون العقوبات القطري فرض عقوبة التشغيل الاجتماعي في الجنح المعقاب عليها بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبالغرامة التي لا تزيد على الف ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين. ويبدو أن المشرع الأردني قد تماشى مع اقرانه من التشريعات الجزائية في ذلك، وهذا ما يمكن استخلاصه نصوص المواد (٢٥) و(٢٦) من قانون الأحداث الأردني، بحيث

وهنا نود القول بأن المشرع الأردني سمح بأنزال عقوبة النفع العام بالحدث متى أتم الثانية عشرة من العمر، وهذا أمر ينافي وطبيعة هذه العقوبة التي تتطلب أن يكون الحدث ممizaً ومدركاً لما هو موكول إليه من اعمال، ويتنافي مع قانون العمل الأردني الذي أستلزم أن لا يقل سن العامل عن الخامسة عشرة من العمر، لذلك يتوجب -برأينا- إعادة النظر في عقوبة النفع العام من حيث فرضها على الحدث المراهق الذي يقل عمره عن الخامسة عشرة، بحيث تستثنى فئة المراهق بحسب تصنيف المشرع الأردني من عقوبة النفع العام.

٧- لابد من حضور المحكوم عليه وقت النطق بالتدبر:

وهذه يعني أن عقوبة العمل للمنفعة العامة لا تتعلق بالأحكام التي تصدر غيابية أو حضورية اعتباريه، لأنها تتطلب ابداء رأي المحكوم عليه في قبولها أو رفضها^(٣). وهذا ما أكده بعض التشريعات الجنائية المقارنة ومنها التشريع الجزائري، حيث أكده ذلك المادة ٥ مكرر من قانون العقوبات الجزائري؛ وبالرجوع إلى قانون الأحداث الأردني نجد انه توجه توجهاً خاصاً بهذا الصدد حيث اعطى جواز فرض تدبير العمل للمنفعة العامة حضوريها وغيابياً ويمكن لنا أن نستخلص ذلك من المادة ٢٢ بـ من قانون الأحداث الأردني والتي أكده على أن تفهم المحكمة الحدث عند البدء بالمحاكمة التهمة الموجهة إليه بلغة بسيطة يفهمها، وكذلك نصت المادة (١٥) و(٢٢) على أنه: "تخضع الأحكام الصادرة عن محكمتي الصلح والبداية إلى أحكام وإجراءات الطعن والاعتراض المنصوص عليها في قانونمحاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية"؛ حسب مقتضى الحال، ويجوز للولي، والوصي أو الحاضن أو المحامي الوكيل أن ينوب عن الحدث في اجراءات المحاكمة، إن هذه المادة تحدثت عن الاعتراض، والاعتراض يلجأ إليه في الأحكام الغيابية، مما يعني هنا جواز محكمة الحدث غيابياً، لكن المادة (٢٢) و(١٥) من ذات القانون نصت على أنه: "لا يجوز محكمة الحدث إلا بدعوة أحد والديه أو وليه أو وصيه أو حاضنه حسب

المطلب الثاني

**خصائص وأغراض عقوبة العمل
للمنفعة العامة ووسائل نجاحها**
أولاً: خصائص عقوبة النفع العام:

لعقوبة العمل للمنفعة العامة كتدبير من التدابير ذات الطابع التأهيلي خصائص تجمعها مع العقوبات التقليدية منها :

١- شرعية عقوبة العمل للمنفعة العامة:

تحقق عقوبة العمل للمنفعة العامة خاصية الشرعية، شأنها في ذلك شأن العقوبات التقليدية الأخرى، ويهدف مبدأ الشرعية إلى حماية حقوق الأفراد من احتمال تعسف القضاة في تحديد العقوبة أو تجاوز الحدود التي وضعها المشرع لتطبيقها، بمعنى أن المشرع هو الذي يحدد القواعد التي تنظم العمل للمنفعة العامة ويحدد الحالات التي يفرضها فيها، وكذلك شروط تطبيقها، وتترك التشريعات في العادة للمحكمة سلطة تقديرية واسعة في تحديد طبيعة العمل وشروطه وعدد الساعات وجهة العمل^(٢٥)، ومن هذه التشريعات المشرع القطري، الذي حدده في المادة ٦٣ مكرراً مدة التشغيل الاجتماعي بأن لا تزيد عن (١٢) يوماً وبواقع ست ساعات في اليوم الواحد^(٢٦)، كما حدد المشرع القطري في ذات النص من قانون العقوبات الأعمال الاجتماعية التي يمكن للمحكمة فرضها على المحكوم عليه وهي: حفظ أو تحفيظ ما تيسر من القرآن الكريم، محوا الأميّة، رعاية الأحداث، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، نقل المرضى، تنظيف الطرق والشوارع والميادين العامة، تنظيف المساجد وصيانتها، تنظيم وتنظيم المنشآت الرياضية، تنظيم وتنظيم المكتبات العامة، زراعة وصيانة الحدائق العامة، تحميل وتفريغ الحاويات بالموانئ، معاونة الأفراد العاملين بالدفاع المدني، أعمال البريد الكتابي، الإعمال الإدارية بالراكيز الصحية، الأعمال الكتابة وقيادة المركبات في مجال مراقبة الأغذية، وتعبئة الوقود، ويلاحظ أن المشرع الأردني لم يحدد

جعل عقوبة العمل للمنفعة العامة لاتفترض في الجنائيات والمخالفات في كل الاحوال، وينحصر فرضها على الحدث في الجنح فقط، مما يعني أن نطاق تطبيق هذه العقوبة مرهون بسن الحدث الجنائي وذلك بحسب الآتي :

إن عقوبة العمل للمنفعة العامة تكون بديلاً عن عقوبة الحبس في الجنح المرتكبة من قبل المراهق (١٢ - ١٥ سنة)، وإذا ارتكب الحدث الفتى (١٤ - ١٨ سنة) جنحة معاقب عليها بالحبس فيجوز للمحكمة إذا توافرت أسباب التخفيف أن تستبدل عقوبة الحبس بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة (٢٤) ومنها عقوبة العمل للمنفعة العامة، وهذا بصرير الماد (٢٥) هـ والتي جاء فيها: "للمحكمة، إذا توافرت أسباب مخففة تقدرية، أن تستبدل بأي عقوبة منصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة أي من التدابير المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا القانون". في حين أن عقوبة العمل للمنفعة العامة تعد عقوبة أصلية وبديلة ويتوجب على المحكمة الأخذ بها في حالة ارتكاب المراهق لجنحة، وهنا يتوجب على المحكمة الأخذ بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة (٢٤) حتى وإن لم توافر أسباب التخفيف وهذا بصرير المادة (٢٦) من قانون الأحداث والتي نصت على: "إذا اقترف المراهق جنحة فعلى المحكمة أن تفصل في الدعوى بأي من التدابير المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا القانون". ومن خلال ذلك يتبيّن لنا أن المشرع الأردني كانت غايته هي تحقيق مصلحة الحدث الفضلى وحمايته وإصلاحه وإعادة تأهيله ورعايته بما يعود على الحدث سواء كان مراهقاً أو فتىً إن كان هناك سبب مخفف وعلى المجتمع بالنعم والصلاح .

تعني الشرعية أن يكون القانون المكتوب هو وحده مصدر قواعده الموضوعية والشكلية (عقوبات وإجراءات)^(٢٧)، كما إن المشرع قيد صلاحيات المحكمة المختصة حيث فرض على المحكمة أن تحكم بالتدابير المنصوص عليها في الجناح المرتكبة من قبل المراهق بشكل إجباري، وأما إذا ارتكبها الفتى فيكون فرض أحد التدابير بشكل اختياري للمحكمة إذا توافرت أسباب مخففة.

ثانياً: أغراض عقوبة النفع العام:

إن للتتطور الذي شهدته حركات الدفاع الاجتماعي والذي جعلها تحمل كل معانى الإصلاح، ومنها هذه التدابير التي تتقدمها فكرة التوجيه إلى العمل في المستعمرات الصناعية والزراعية لفئة معينة من المجرمين وهم مجرمي الصدفة والعاطفة، وهم الذين توقع عليهم اليوم العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، لأن الهدف من هذا التدبير هو تعويض الضرر، ويمكن اعتبار أن هنا التعويض بمثابة صورة للردع العام، لأن فكرة النفع العام أصبحت تعويضاً رمزياً للضرر الذي لحق بالمجتمع مادام أن تأديته تكون مجاناً^(٢٨).

ونتيجةً لهذا التطور الذي طرأ على حركة الدفاع الاجتماعي فإنه أصبحت هناك أهداف وأغراض ومبررات لتشغيل المحكوم عليه هي التأهيل والإصلاح وإعادة الإدماج وهذا ما سعى إليه أنصار الدفاع الاجتماعي وأسسه به أغلب التشريعات الجنائية المقارنة مطلعها، ومنها قانون تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي الجزائري والذي جاء فيه "يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ وقواعد لإرساء سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوبين"، وإن لعقوبة العمل للنفع العام أهداف وأغراض تمتاز بها لتحقيق غاية الردع والإصلاح للجاني وأيضاً من أجل إرضاء المتضرر جراء الجريمة لكي يشعر بالعدالة ومن ثم الوقوف إلى جانب الجاني باعتبار أن العقوبة ليست انتقاماً وإنما

قواعد تنظم فرض عقوبة العمل للمنفعة العامة وترك ذلك لوزير التنمية الاجتماعية أو الجهة المختصة لإصدار التعليمات اللازمة لتحديد الأسس الواجب اتباعها عند تطبيق العقوبات غير السالبة للحرية بموجب المادة ٤٤ من قانون الأحداث، شأنه في ذلك شأن التشريعات الجنائية المقارنة وتأمل منه أن ينص على المزيد من الضوابط لغايات جندي ثمرة هذه العقوبة ومدى أهميتها في تأهيل وإصلاح الحدث الجاني.

٢- خضوع عقوبة العمل للمنفعة العامة ببدأ الشخصية (شخصية العقوبة) :

لا يقع نظام العمل للمنفعة العامة إلا على من ثبت أدانته بارتكاب جريمة معينة، فلا يجوز معاقبة إلا من ثبت إدانته، وبهذا لا ينفذ العمل للنفع العام إلا على المسؤول عن الجريمة؛ وضمن قواعد المسؤولية الجنائية لا يجوز أن تمتد العقوبة لتنال أحداً غير مرتكبها سواءً من أفراد أسرته أو ورثته وهذا ما نصت عليه التشريعات الجنائية المقارنة^(٢٩).

٣- يخضع نظام العمل للمنفعة العامة ببدأ المساواة :

بمقتضى هذا المبدأ يفرض هذا النظام دون تمييز بين الأفراد من تطبق عليهم شروط فرضها، وهو مبدأ لا يتعارض مع ما يترک المشرع للمحكمة من سلطة تقديرية في تحديد طبيعة العمل المفروض على المحكوم عليه نظراً لمؤهلاته وقدرته البدنية وظروفه الصحية، وكذلك الحرية في تحديد عدد ساعات العمل؛ كما أوردها المشرع الأردني في قانون الأحداث أن لا تزيد على السنة وهذا يكون حسب جسامته الفعل المرتكب وإمكانية التأهيل في شخصية الفاعل وظروفه، ولكن المشرع الأردني لم يحدد ساعات العمل التي يجب أن تفرضها المحكمة على الحدث، وأن عدم تحديد المشرع لساعات العمل يتعارض مع مبدأ الشرعية الجنائية ومعنى الشرعية في القانون عموماً أن يكون مكتوباً صادراً عن السلطة المختصة بإصداره وفق الآليات التي تحدد كيفية صدوره، وفي القانون الجنائي

٢- ضمان عدم تكرار المحكوم عليه لل مجرم الذي قام به:

يتضمن ذلك فكرة التخويف والمنع من التكرار والعود، ويمكن السجين من الاحتفاظ بقدراته وكسب رزقه بطريقه شريطة وتنمية قدراته، من عدم العود الى اسلوب الجريمة، وهو ما يسمى بالردع العام، كما يحمل معنى ترهيب الفرد لمنع عودته إلى الإجرام مرة اخرى وهو ما يسمى بالردع الخاص^(٣٢).

٣- يعد العمل للنفع العام تدابير حماية المحكوم عليه وعلاجهم:

أن أول من أخذ بهذا الإتجاه الأستاذ PINATEL الذي اعتبر العمل القانوني الأساسي لعلاج وحماية المحكوم عليهم من العود الى السلوك الجرمي، ويعرف هذا التدبير بالعلاج الذاتي التلقائي؛ بهذا يتبيّن لنا جلياً ممّا تقدم يمكن اعتبار العمل للمنفعة العامة علاجاً وتدبير حمايته بذات الوقت^(٣٣). بشرط عدم الاضرار بصحّة الحدث أو نفسيّته وهذا ما نصّ عليه المشرع المصري في المادة ١٠١ من قانون الطفل المصري، وقد أكد ذلك المشرع الأردني في قانون الأحداث حيث جعل ذلك لتقدير المحكمة اذا اقتنعت بعد التحقق من الشخص الذي تم تقديمته إليها دون الثامنة عشر من عمره وأنه حدث محتاج للحماية والرعاية فإنه لصغر سنه لا يمكن فرض تدابير بحقه، لكن هذا لا يمنع من أن تفرض المحكمة على الحدث في هذه الحالة تدابير حماية تتناسب مع وضعه المنصوص عليه في المادة ٣٧ من قانون الأحداث، وذلك على اعتبار أنه في حالة إرتكاب الحدث الذي يقل سنته عن ١٢ سنة جنائية أو جنحة، حيث يتطلب حمايته وقد نصت على ذلك المادة ٣٣ من قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤^(٣٤).

٤- تخفيض الاعباء عن أدارات السجون والمحاكم:

إن الأحكام التي تصدر بعقوبات سالبة الحرية قصيرة المدة تمثل الغالبية من بين

تعبر عن تضامن المجتمع مع الجاني من أجل القضاء على الجريمة بأساليب الإصلاح والتأهيل^(٢٩). ومن هذه الأغراض والأهداف ما يلي :

١- الإصلاح والتأهيل :

لقد وجد هذا النظام أساساً لغرض تجنب مساوى عقوبة الحبس، نظراً لعجز هذه العقوبة عن تحقيق وظيفة الردع التي تحول دون العود إلى الإجرام والتي تعتمد على انتظار دخول المحكوم عليه إلى المؤسسات العقابية لانطلاق تطبيق برامج الإصلاح والتأهيل، أما في عقوبة العمل للنفع العام تطبيق عملياً بمجرد الحكم بها، فهي لا تقتضي أن يتصل المحكوم عليه بالمؤسسة العقابية أصلاً، لذلك فهي تجنب المحكوم عليه كل مساوى الاختلاط من جهة، وتحتفظ عن كاهل المؤسسات العقابية حيث تجنبها الاكتظاظ من جهة أخرى، وفي عقوبة العمل للنفع العام تظهر نتائج برامج الإصلاح والتأهيل في نفس الوقت الذي تنفذ فيه العقوبة، إذ تتأكد عملية الإصلاح كلما التزم المحكوم عليه بأداء الاعمال المستندة إليه بكل تفاني وإحساسه بالمسؤولية يؤكّد على ذمته وحرصه على أن لا يكرر الخطأ مرة أخرى^(٣٥). وهذا من أسمى غايات التشريعات الجنائية لأنّه يتوجّب عليها أن يكون هدفها إعادة تأهيل الجاني وليس الانتقام منه وهذا مسار عليه مشرعونا الأردني والذى يتبيّن لنا من نصوص قانون الأحداث الأردني، وتحديداً نص المادة ٤/أ من ذات القانون والتي نصت على أنه: "تراعى مصلحة الحدث الفضلى وحمايته وإصلاحه وتأهيله ورعايته عند تطبيق أحكام هذا القانون". ولعل من أكثر التجارب إيلاماً للنفس البشرية سلب حرية الفرد حتى لو كان ذلك خلال مدة قصيرة، لذلك من المؤكّد أن العمل للمنفعة العامة يمثل طريقة أكثر إنسانية لتسهيل جهود إعادة التأهيل الاجتماعي للمحكوم عليه لأنّه يبقى الفرد في وضعه الطبيعي الذي سيعود إليه حتماً فيما لو نفذ عقوبته داخل المؤسسة العقابية المغلقة^(٣٦).

وكذلك ضمان إيجابية العمل بها، ومن هذه السبل والوسائل مaily :

١ـ العمل الذي يقوم به المحكوم عليه بهذا التدبير يجب أن يكون مقابل أجر يتناسب مع طبيعته كتدبير تأهيلي، على أن يتم خصم نسبة لا تزيد عن ٥٪ من الأجر الذي سيحصل عليه نظير عمله، يتم ايداعها في صندوق خاص يتم الإنفاق منه في أوجه محددة منها؛ إصلاح الأضرار التي نجمت عن الجريمة وتعويض ضحايا تلك الجرائم الازمة للإصلاح وتأهيل المحكوم عليهم بالعقوبات البديلة^(٣٨). والتساؤل الذي يدور أنه إذا حكم على حدث بالعمل لمنفعة العامة فمن الذي سيقوم بتعويض الضحية؟ وعليه لابد من الأخذ بما سبق لفرض إصلاح الأضرار التي نتجت عن الجريمة وتعويض ضحايا الجرم الذي قام به الحدث، وكذلك فإن الحدث الذي يحكم عليه بالعمل بدون أجر كيف له أن يتمكن من العيش فلابد من وجود من يتعهد بمعيشته خلال مدة الحكم، وكان الأجر بمشرعونا الأردني أن يحذو بنفس الإتجاه الذي أخذ به المشرع الإماراتي عندما جعل العمل لمنفعة العامة بربع الأجر وذلك لضمان معيشة المحكوم عليه طيلة فترة تنفيذ الحكم^(٣٩).

٢ـ إن أداء تلك الأنماط من الأعمال يجب أن يتم في مؤسسات أو هيئات عامة أو حكومية، ويقع على عاتق المسؤولين عن ادارتها التزامهم بإعداد تقارير بشكل دوري عن المحكوم عليهم ومدى التزامهم في أداء العمل، ويتم رفع تلك التقارير للقاضي المشرف على تطبيق العقوبة لأنأخذ ما سيراه مناسباً في هذا الشأن سواء بالاستمرار في تنفيذ هذا البديل للاحتجاز أو أبداله جزئياً أو تحويل الأمر للمحكمة التي أصدرت الحكم لأبدالها بعقوبة أخرى^(٤٠). وهذا ما سار عليه المشرع الجزائري في المادة ٣/٥ مكرر من قانون العقوبات والتي جاء فيها "يسهر قاضي تطبيق العقوبات على تطبيق عقوبة العمل للنفع العام والفصل في الإشكالات الناجمة عن ذلك ويمكّنه وقف تطبيق عقوبة العمل للنفع العام لأسباب صحية أو عائلية أو اجتماعية" وكذلك المادة

الأحكام التي تصدرها المحاكم في معظم الدول وهذا يعني أنها تمثل الحيز الأكبر من عمل هذه المحاكم وتقطع الجزء الأكبر من وقتها^(٣٥). ويعود ذلك إلى كثرة عدد الجرائم البسيطة التي يعاقب عليها بهذه العقوبة من جهة، والميل الطبيعي لدى القضاة بصفة عامة إلى الأخذ باعتبارات العدالة واستخدام سلطة القاضي التقديرية في تطبيق الظروف المخففة، حسبما تسمح به ظروف الجريمة ومرتكبها، ومن ثم أصدار أحكام تقترب من الحد الأدنى للعقوبة من جهة أخرى يضاف إلى ذلك اتباع القضاة لأسلوب تسعير العقاب أي الحكم بعقوبة محددة لكل جريمة من الجرائم دون النظر إلى شخصية المحكوم عليه وظروفه^(٣٦).

٥ـ ذات طابع مزدوج:

الأول متعلق بالدولة من حيث تخفيف الأعباء عنها من خلال الإنفاق على المحكومين وتخفيض أعبائهما في الإنفاق على العاملين في المؤسسات العقابية، وذلك بتقليل عدده النزلاء فيها. كذلك تعود هذه العقوبة بالنفع على الحدث أيضاً من خلال المساهمة ولو بقدر ضئيل في حل مشكلات مستعصية كالبطالة^(٣٧). وذلك من خلال تشغيل الحدث في مهنة معينة تساهم في إعادة تأهيله وتمكنه من كسب عيشه بطريقه شريفه بعد إكماله لمدة التي يحكم عليه بها بالتشغيل بدون أجر، ويتبين لنا ذلك من سياسة التشريعات الجنائية المقارنة بهذا المجال، لأن هدف ووظيفة العدالة الجنائية وغيرها هو تأهيل المجرم ليعود إلى المجتمع إنساناً سوياً مستقيماً يطاب رزقه وكتبه بالعمل الشريف.

ثالثاً: وسائل نجاح عقوبة العمل لمنفعة العامة:

في الختام لعقوبة العمل لمنفعة العامة كتدبير تأهيلي وسائل نجاح أخذ بقسم منها المشرع الأردني، ونأمل منه الأخذ بالمزيد من هذه الوسائل لضمان نجاح هذا التدبير

يأمر بوقف تطبيق عقوبة العمل للمنفعة العامة لأسباب صحية أو عائلية أو اجتماعية في المادة ٣/٥ مكرر من قانون العقوبات، وإن المشرع الأردني لم يشير إلى ذلك بقانون الأحداث وإنما تركه لسلطة قاضي تنفيذ العقوبة التقديرية ولتعليمات تنفيذ القانون ونتمنى عليه أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار للوقوف على الحالة الصحية والاجتماعية للحدث الجاني.

٥- يحدد الحكم عدد ساعات عمل المحكوم عليه بالمؤسسة والهيئة التي ينص الحكم على تنفيذ تلك العقوبة بها، وكذلك نمط العمل الذي يقوم به وذلك بعد الدراسة لملف المحكوم عليه وحالته^(٤٤). وهذا ما سارت عليه أغلب التشريعات الجنائية المقارنة من خلال تحديد ساعات العمل بالمؤسسات التي يجب أن يتم العمل بها^(٤٥). ولكن المشرع الأردني لم يشير إلى ذلك وتركه لسلطة المحكمة التقديرية وهو بهذا أنه ينجز نفس النهج الذي سار عليه المشرع اللبناني في قانون الأحداث، وكان الأجرد بمشروعنا الأردني أن يحدد عدد ساعات العمل التي يجب أن يحكم بها على الحدث الجاني.

.....

النتائج:

١- لم يحدد المشرع الأردني في قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤، الأعمال المطلوب القيام بها لتنفيذ هذه العقوبة.

٢- لم يحدد المشرع الأردني الجهات التي يتوجب على المحكوم عليه تأدية العمل لصالحها، تاركاً أمر البت في ذلك للقضاء.

٣- لم يورد المشرع الأردني تعريفاً خاصاً لعقوبة العمل للمنفعة العامة، ولم يحدد الغاية من هذه العقوبة لغرض تسهيل عملية إصلاح الحدث المنحرف وإعادة تأهيله.

٤- لم يضع المشرع الأردني آلية معينة لتنفيذ هذه العقوبة كإحدى العقوبات غير السالبة للحرية.

١١ من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني والتي يتبع من خلال الإطلاع عليها أنه لا بد لقاضي تطبيق هذه العقوبة من متابعة آلية تنفيذها، وقد أتفق المشرع الأردني مع أقرانه من التشريعات بهذا الخصوص وبين الجهة التي تقوم بالأشراف على تنفيذ عقوبة العمل للمنفعة العامة بنص المادة (٦٩) من قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والتي جاء فيها:

يتولى قاضي تنفيذ الحكم بعد صدور الحكم المتعلقة بالحدث المهام والصلاحيات التالية:-

مراقبة تنفيذ أي تدبير أو إجراء يحكم به على الحدث وفقاً لأحكام هذا القانون أو التشريعات النافذة. ٢- التثبت وبشكل مستمر من تقييد الحدث بشروط تنفيذ الحكم ولله أن يقوم بتكليف مراقب السلوك بذلك وتقديم ما يلزم من التقارير".

٣- يجب أن تتناسب الخدمة التي يقوم بها المحكوم مع مكانته الاجتماعية، حتى لا تتطوى على إنعكاسات نفسية تحمل في طياتها معنى الإيلام والأذلال^(٤٦). لأنه وكما أشرنا سابقاً إلى هدف وغاية العدالة الجنائية والتي لا تهدف إلى الإنتقام من المجرم وإنما تهدف إلى إعادة تأهيله بما يخدم مصلحة المجتمع، لذلك أخذت التشريعات الجنائية بهذا الهدف والغاية ومن هذه التشريعات ما ورد في القانون القطري الذي اطلق عليها تسمية التشغيل الاجتماعي^(٤٧). ويمكن لنا أن نستخلص ذلك من روح التشريع الأردني ومن مقصود المشرع الذي يتبيّن لنا من خلال قراءة نصوص الأحداث الأردني وتحديداً المادة ٤/أ من قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤، بأنه أراد جهد ماً ممكناً أن يصلح ويؤهل الحدث الجاني ويحقق المصلحة الفضلى له.

٤- إن اختيار القاضي لهذه العقوبة يجب أن يكون بناءً على دراسته لملف الجاني وللمؤهلات العلمية والخبرات الفنية والمهنية له، واستخلاصه من تلك الدراسة لفاعلية تلك العقوبة في إصلاح الجاني وتأهيله^(٤٨). وعادةً ما تترك التشريعات الجنائية ذلك لتعليمات تنفيذ القانون، لكن المشرع الجزائري أشار إلى أنه يجوز لقاضي تنفيذ العقوبة أن

لصالحها، وذلك توافقاً مع مبدأ المشرعية القانونية.

٣- ضرورة أن يضع المشرع الأردني أليّة معينة وواضحة لتنفيذ وشروط حالات فرض هذه العقوبة كإحدى العقوبات غير السالبة للحرية.

٤- ضرورة أن يحدد المشرع الأردني ساعات العمل التي يتم فرضها على الحدث الجنائي بما لا يتعارض مع مبدأ الشرعية في القانون عموماً والتي توجب أن يكون القانون مكتوباً صادراً عن سلطة مختصة وفق الآليات التي تحدد كيفية صدوره.

٥- ضرورة أن يأخذ المشرع الأردني بمبدأ الرضائية في فرض عقوبة العمل للمنفعة العامة، وذلك توافقاً مع طبيعة هذه العقوبة التأهيلية التي تهدف إلى تقويم سلوك الحدث وتتأهيله من خلال عمل معين يرغب الحدث في القيام به.

٦- يتوجب على مشرعنا الأردني إعادة النظر في فرض عقوبة العمل للمنفعة العامة على الحدث المراهق الذي يقل عمره عن الخامسة عشرة سنة، بحيث يستثنى فئة المراهق بحسب تصنيف المشرع الأردني للفئات العمرية التي تفرض عليها عقوبة العمل للمنفعة العامة.

.....

الهوامش

(١) مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤)، المعجم الوسيط، ج١، ط٤، مصر: مكتبة الشروق الدولية، ص ٥٢٢.

(٢) سيد كامل، شريف (١٩٩٩)، الحبس القصير المدة في التشريع الجنائي الحديث، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص ٤٦-٤٧.

(٣) شهاب، باسم (٢٠١٣)، عقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري، مجلة الشريعة والقانون، ع ٢٦، جامعة الإمارات العربية المتحدة : كلية القانون، ص ٩٢.

(٤) أوتاني، صفاء (٢٠٠٩)، العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ج ٢٥، ع ٢٤، دمشق: جامعة دمشق، ص ٤٣٠-٤٣١.

٥- لم يأخذ المشرع الأردني بمبدأ الرضائية في فرض عقوبة العمل للمنفعة العامة لا من جانب الضحية ولا من جانب الحدث الجنائي وإنما ترك ذلك للمحكمة وهذا موقف مستغرب من المشرع الأردني، وذلك لأن هذه العقوبة تأهيلية الغاية منها تقويم سلوك الحدث، فكيف يمكن تقويم سلوك الحدث وتتأهيله من خلال عمل معين يرفض الحدث القيام به، ويلاحظ أن المشرع الأردني قد أغفل النص على وجوب موافقة الحدث من عدمها.

٦- إن المشرع الأردني سمح بإinzال عقوبة العمل للمنفعة العامة بالحدث متى اتم الثانية عشرة من العمر، وهذا أمر يتنافي وطبيعة هذه العقوبة التي تتطلب أن يكون الحدث مميزاً ومدركاً لما هو موكلاً إليه من أعمال ويتنافي أيضاً مع قانون العمل الأردني الذي نص على أن لا يقل سن العامل عن الخامسة عشرة من العمر.

٧- لم يحدد المشرع الأردني ساعات العمل التي يتم فرضها على الحدث الجنائي مما يتعارض مع مبدأ الشرعية في القانون عموماً والتي توجب أن يكون القانون مكتوباً صادراً عن سلطة مختصة وفق الآليات التي تحدد كيفية صدوره.

٨- قيد المشرع الأردني صلاحيات المحكمة في فرض هذه العقوبة على الحدث المراهق في جرائم الجناح وجعل فرضها بشكل إجباري، بينما لم يقيد صلاحيات المحكمة فيما يخص فرضها على الفتى، وجعلها بشكل اختياري.

٩- كان المشرع الأردني أكثر دقةً وعدالةً من بعض التشريعات الجزائية المقرنة فيما يخص فرض هذه العقوبة على الحدث غيابياً.

التوصيات:

١- ضرورة أن يحدد المشرع الأردني في قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤، الأعمال المطلوب القيام بها لتنفيذ هذه العقوبة.

٢- ضرورة أن يحدد المشرع الأردني الجهات التي يتوجب على المحكوم عليه تأديتها العمل

المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الناشر: جامعة
نایف للعلوم الامنية، ص ١٩٤ - ١٩٦.

(١٩)المشرع المصري انتهج غير ذلك حيث اجاز أن تفرض عقوبة العمل للمنفعة العامة على الطفل الذي لم يتجاوز الخامسة عشرة من العمر بما لا يضر بصحّة الطفل أو نفسيته وتحدد الألائحة التنفيذية انواع العمل وضوابطه وذلك بنص المادة ١٠١ من قانون الطفل المصري.

(٢٠)وكذلك نصت المادة ٧٤ من قانون العمل الأردني رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ على انه لا يجوز باي حال من الاحوال تشغيل الحدث الذي لم يكمل السادسة عشر من عمره باي صورة من الصور".

(٢١)شهاب، عقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص ١٤، ولمزيد انظر في ذلك المادة مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

(٢٢)المشرع القطري انتهج النهج ذاته في المادة ٦٣/١ مكرر من قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٩.

(٢٣)السراج، عبود(٢٠٠٧)، شرح قانون العقوبات: القسم العام، ط١، دمشق: منشورات جامعة حلب، ص ٥٨٦.

(٢٤)لمزيد انظر المادة ٤٤ من قانون الأحداث الأردني. وكذلك فإن المشرع قد حدد في قانون الأحداث فقط جهة العمل ولم يحدد ساعات العمل ولا الأسس التي يجب اتباعها لتطبيق هذه العقوبة، وهو بذلك تركها لسلطة المحكمة التقديريّة مثلما فعل الشرع اللبناني في المادة ١١ من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني، على العكس مما فعله المشرع الجزائري في المادة ٦٣ مكرر والمشرع القطري في المادة ٦٣ مكرر حيث اعطت هذه التشريعات المزيد من الضوابط حول فرض عقوبة العمل للنفع العام.

(٢٥)انتظر نص المادة ٦٣ مكرر ٢ من قانون العقوبات القطري رقم (١١) لسنة ٢٠٤.

(٢٦)لمزيد انظر في ذلك: المادة ٦٣ من قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣ القطري، والمادة ٥ مكرر من قانون العقوبات الجزائري، والمادة ١٠١ من قانون الطفل المصري.

(٢٧)لمزيد انظر المادة ٨ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

(٢٨)خلفي، العقوبات البديلة: دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٢٩)شهاب، عقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص ١٢١. ولمزيد انظر المنشور الصادر عن وزير العدل الجزائري رقم ٢ لسنة ٢٠٩ الاطار العام للعمل للنفع العام.

(٣٠)خلفي، العقوبات البديلة: دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣١)مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في ميلانو في ٢٦-١٦ أيلول ١٩٨٥، وقد اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٢/٤٠ في ٢٩/١١/١٩٨٥ قواعد

(٥)خلفي، عبدالرحمن(٢٠١٥)، العقوبات البديلة: دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، ط١، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ص ١٥٣.

(٦)أنظر المادة ١٢٠ من قانون العقوبات الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧.

(٧)براك، احمد، عقوبة العمل للمصلحة العامة بين اعتبارات السياسة العقابية المعاصرة والواقع العربي، موقع الكتروني: <http://ahmadbarak.com/Articleview.aspx?Articled=3>

(٨)أوتاني، العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

(٩)- Pradel jean, Droit Pénal Comparé, Édition Dalloz, 1995, p:597

(10)- Art : 131/8, Code Pénal Français ..

(11)Bouloc Bernard, pénologie, 2eme, édition, Dalloz, 1998,p: 299

(١٢)أوتاني، العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٤٤٧-٤٥.

(١٣)عبد النعم، سليمان(٢٠٠٢)، مبادئ علم الجزاء الجنائي، مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص ٦٧.

(١٤)القاضي، محمد مصباح(٢٠٠٦)، النظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي، مصر: دار التعاون للطباعة، ص ٢١.

(١٥)وكذلك فعل المشرع المصري في المادة ١١ من قانون حماية الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ حيث أكد على أن هذه التدابير لا تفرض على الحدث إلا من قبل المحكمة المختصة بذلك، وكذلك فعل المشرع الإماراتي في المادة ١٢ من قانون العقوبات الاتحادي عندما جعل فرض هذه العقوبة من قبل المحكمة، وأنته杰 المشرع اللبناني ذات النهج في قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢ في المادة ١١ منه.

(١)لكن المشرع اللبناني قد انتهج غير ذلك ولم يحد مدة معينه للعقوبة العمل للمنفعة العامة أو لصالح المتضرر، وترك ذلك لتقدير القاضي واكتفى بأن اجاز للقاضي أن يحدد مهلة زمنية للعمل من الساعات اليومية وذلك في المادة ١١ من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني لسنة ٢٠٠٢.

(٦)خلفي، العقوبات البديلة: دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٧)عرب، احمد فهد(٢٠٠٧)، تموينا نحتاج الى تكييف الدراسات حول العقوبة الاجتماعية، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، عدد ٥٠، ص ١.

(٨)حسون، تماسرزهري(١٩٩٤م)، جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي، رسالة ماجستير منشورة، الرياض:

قائمة المراجع والمصادر

اولاً: المراجع العامة:

- ١- أبوالعلا، محمد(٢٠٠)، أصول علم العقاب، دراسة تحليلية تأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارنا بالشريعة الإسلامية، ط٧، القاهرة : دار النهضة العربية.
- ٢- بوسقيعه، أحسن(٢٠٠٨)، الوجيز في القانون الجزائري العام، الجزائر: دار همومه للنشر والتوزيع.
- ٣- خلفي، عبدالرحمن(٢٠١٥)، العقوبات البديلة: دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، ط١، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- ٤- رمسيس، بنهايم(١٩٩٦)، الكفاح ضد الأجرام، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- ٥- السراج، عبود(١٩٩٠)، علم الأجرام والعقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الاجرامي، جامعة الكويت: دار السلاسل للنشر.
- ٦- السراج، عبود(٢٠٠٧)، شرح قانون العقوبات: القسم العام، ط١، دمشق: منشورات جامعة حلب.
- ٧- سعد، بشري رضا راضي، بدائل العقوبات السالبة للحرية وأثرها في الحد من الخطورة الإجرامية.
- ٨- سيد كامل، شريف(١٩٩٩)، الحبس القصير المدة في التشريع الجنائي الحديث، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- ٩- الشاذلي، فتوح عبدالله(٢٠٠٢)، علم الأجرام العام، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- ١٠- عبد المنعم، سليمان(٢٠٠٢)، مبادئ علم الجرائم الجنائي، مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- ١١- عرب، احمد فهد(٢٠٠٧)، تنميوا نحتاج الى تكثيف الدراسات حول العقوبة الاجتماعية، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية.
- ١٢- القاضي، محمد مصباح(٢٠٠٦)، النظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي، مصر: دار التعاون للطباعة.
- ١٣- مجمع اللغة العربية(٢٠٠٤)، المعجم الوسيط، ج١، ط٤، مصر: مكتبة الشروق الدولية.
- ١٤- اليوسف، عبدالله بن عبد العزيز(٢٠٠٣)، التدابير المجتمعية كبدائل للعقوبات السالبة للحرية، الرياض: اكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

هذا المؤتمر. انظر في ذلك بحث لصفاء أوتاني ٢٠٠٩، وللمزيد انظر المادة ٤/٤ من قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤.

(٣٢) بوسقيعه، أحسن(٢٠٠٨)، الوجيز في القانون الجزائري العام، الجزائر: دار همومه للنشر والتوزيع، ص ٢١٨. وللمزيد انظر في ذلك المادة ٤ من قانون مراكز الاصلاح والتأهيل الأردني رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤. كما وتعد إعادة تأهيل الجاني وضمان عدم عودة للجرم غاية اغلب التشريعات الجنائية ومنها القانون القطري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩، وقانون الطفل المصري، وقانون العقوبات الجزائري.

(٣٣) رمسيس، بنهايم(١٩٩٦)، الكفاح ضد الأجرام، الاسكندرية: منشأة المعارف، ص ١٣٠.

(٣٤) للمزيد انظر نص المادة ٣٧ من قانون الأحداث الأردني والمادة ٣٣ من ذات القانون.

(٣٥) أبوالعلا، محمد(٢٠٠)، أصول علم العقاب، دراسة تحليلية تأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارنا بالشريعة الإسلامية، ط٧، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ١٨٢.

(٣٦) السراج، عبود(١٩٩٠)، علم الأجرام والعقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الاجرامي، جامعة الكويت: دار السلاسل للنشر، ص ٤٢٥.

(٣٧) الشاذلي، فتوح عبدالله(٢٠٠٢)، علم الأجرام العام، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ص ٢٦٣.

(٣٨) الكساسبة، فهد(٢٠١٠)، أثر وظيفة العقوبة في إصلاح الجاني وتأهيله، ط١، عمان: دار وائل للنشر، ص ٢٦٥.

(٣٩) للمزيد انظر المادة ١٢٠ من قانون العقوبات الإماراتي الاتحادي .

(٤٠) ينظر في ذلك: كامل، الحبس القصير المدة في التشريع الجنائي الحديث، مرجع سابق، ص ٥١. سعد، بشري رضا راضي(٢٠١٣)، بدائل العقوبات السالبة للحرية وأثرها في الحد من الخطورة الإجرامية، ط١، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص ١١٢.

(٤١) اليوسف، عبدالله بن عبد العزيز(٢٠٠٣)، التدابير المجتمعية كبدائل للعقوبات السالبة للحرية، الرياض: اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ص ١٤١.

(٤٢) للمزيد انظر المادة ٥٥٧ من قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩ المعدل لقانون العقوبات القطري.

(٤٣) سعد، بشري رضا راضي، بدائل العقوبات السالبة للحرية وأثرها في الحد من الخطورة الإجرامية، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٤٤) المرجع ذاته، ص ١١٢.

(٤٥) ومن هذه التشريعات القانون القطري الذي اكده في المادة ٦٣ مكرر أن تكون مدة العمل ست ساعات في اليوم الواحد، وكذلك المشرع الجزائري في المادة مكرر حدد مدة العمل بأن لا تقل عن عشرين ساعة للاقاصر ولا تزيد عن ثلاثة ساعات، ولكن المشرع اللبناني تركها للتقدير الفاضي المشرف على تنفيذ العقوبة.

سادساً: القوانين:

- ٢٤- الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.
- ٢٥- قانون الأحداث الأردني رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤.
- ٢٦- قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر اللبناني رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٠٢.
- ٢٧- قانون العقوبات الجزائري رقم ١٥٦-٦٦ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- ٢٨- قانون العقوبات القطري المعدل رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩.
- ٢٩- قانون العقوبات الاماراتي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧.
- ٣٠- الاتفاقية المكملة لاتفاقية إبطال الرق والممارسات الشبيهة بالعبودية لسنة ١٩٥٩.

١٥- الكساسبة، فهد(٢٠١٠)، أثر وظيفة العقوبة في إصلاح الجاني وتأهيله، ط١، عمان: دار وائل للنشر.

ثانياً: المراجع المتخصصة:

١٦- أوتاني، صفاء(٢٠٠٩)، العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ج ٢٥، ع ٢، ٢٠٠٩.

١٧- شهاب، باسم(٢٠١٣)، عقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري، مجلة الشريعة والقانون، ع ٢٦، ٢٠١٣.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

18- Pradel jean.(1995),droit pénal comparé, Édition Dalloz.

19- Art : 131/8, code pénal français,

20-Bouloc Bernard, pénologie, 2eme, édition, Dalloz, 1998.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

٢١- حسون، تماضر زهري(١٩٩٤)، جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الناشر: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

خامساً: المراجع الالكترونية:

٢٢- براك، احمد، عقوبة العمل للمصلحة العامة بين اعتبارات السياسة العقابية المعاصرة والواقع العربي، موقع الكتروني:

<http://ahmadbarak.com/Articleview.aspx?Articled=3>

٢٣- عرب، احمد فهد(٢٠٠٧)، تنميّاً نحتاج إلى تكثيف الدراسات حول العقوبة الاجتماعية، الصحفية الأدبية الالكترونية:

https://www.aleqt.com/fahad_arab